النهار

توضيح لما ورد في "إكويتي" عن مصارف سوريا
طربيه لـ"النهار": القطاع اللبناني غير مستهدف

الدكتور طربيه

انشغلت الاوساط المصرفية امس بما صدر عن مؤسسة" إكويتي" المتخصصة ببيع خدمات المعلومات المالية والمصرفية، والتي اوحت انها تنقل عن مكتب "أوفاك" لائحة بمصارف عاملة في سوريا ضمنها مصارف لبنانية واقعة في اطار ضغوط العقوبات التي يتعرض لها النظام السوري. وفي الخبر المرفق باللائحة، نصيحة الى زبائن الشركة ودعوة الى التنبه لعدم تسرّب عمليات لا تتلاءم ولائحة العقوبات عبر تلك المصارف لأنها تعمل في دولة معرضة لعقوبات، وخصوصاً مؤسسات الحكم.

وتعقيبا اوضح رئيس جمعية المصارف الدكتور جوزف طربيه لـ"النهار" ان القطاع المصرفي اللبناني غير مستهدف بهذه اللائحة التي عددت المصارف الـ22 العاملة في سوريا، مبدياً اطمئنانه الى التزام القطاع المصرفي اللبناني وتقيده بكل القرارات بما يجنبه ومودعيه اي عقوبات. وقال ان اللائحة صادرة عن مؤسسة خاصة "ويجب ألاّ يكون لها اي تأثير، لأنها لم تضف جديداً الى ما هو معلوم من الجميع، ولا سيما حين اشارت الى وجود ضغوط سياسية واقتصادية ومالية على سوريا."

وفي بيان اصدرته امس، اعلنت جمعية المصارف الآتي" :في تاريخ 23 آب 2011، نشرت مؤسسة خاصة تدعى "أكويتي Accuity "ما سمته "لائحة أوفاك المطورة OFAC Enhancement List " استناداً الى عقوبات "اوفاك" الاميركية المتعلقة بسوريا، وضمّنت هذه اللائحة اسماء مصارف لبنانية وفروعاً لمصارف لبنانية عاملة في سوريا. وتعليقاً على ذلك، يهمّ جمعية مصارف لبنان توضيح الآتي:

-1 ان "إكويتي "هي مؤسسة خاصة غير مرتبطة ولا تمثل ولا تنطق باسم "أوفاك" او الخزانة الاميركية.

-2 ليس هناك، بحسب ما ورد في بيان "إكويتي"، اي تغيير في ما يخص عقوبات "أوفاك" على سوريا. وتالياً، لا تشمل لائحة "أوفاك" اي مصرف لبناني او اي فرع لمصرف لبناني عامل في الاراضي السورية.

-3 ان المصارف اللبنانية وجميع فروعها تطبّق اعلى معايير الادارة الرشيدة والتحقق وتلتزم جميع العقوبات المرتبطة بها والمنبثقة منها.

-4 ان جمعية مصارف لبنان على يقين ان المصارف المذكورة في بيان "إكويتي" ستتخذ من جانبها الاجراءات اللازمة والضرورية لمعالجة هذا الموضوع."

ولفت بيان الجمعية الى ان "اوفاك" هو مكتب مراقبة الاصول الخارجية التابع لوزارة الخزانة الاميركية، والذي يتولى ضمن مهماته إملاء العقوبات الاقتصادية والتجارية